



## الأزمة المالية العالمية و أثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي

أ. عيسى إسريتي شطيب إسريتي \*

قسم الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد ، ليبيا

[eissasalem@bwu.edu.ly](mailto:eissasalem@bwu.edu.ly)

### The global financial crisis and its impact on Islamic economic thought

EISAY ASREETI SHATEEB ASREETI

Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya

تاريخ النشر: 2025-01-25

تاريخ القبول: 2025-01-05

تاريخ الاستلام: 2024-12-06

#### المخلص:

شهد العالم منذ ستينيات القرن التاسع عشر عدة انهيارات مالية في إنجلترا - التي كانت في ذلك الزمن المركز المالي الأساسي للعالم، ولكن التاريخ الحديث لم يعد يتذكر هذه ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوروبا في بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحرب العالمية الأولى ، ثم انتقلت الأزمة إلى الشاطئ الآخر من الأطلنطي حيث وقع الانهيار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية خلف الركود الكبير في سنوات 1929-1933م واستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك.

**الكلمات الدالة:** الأزمة المالية، الفكر ، الاقتصاد، الإسلامي ،الدول الكبرى.

#### Abstract:

Since the 1860s, the world has witnessed several financial collapses in England - which was at that time the main financial center of the world, but modern history no longer remembers these. Then severe financial crises occurred in Europe at the beginning of the twentieth century, resulting in the First World War. Then the crisis moved to the other side of the Atlantic, where the financial collapse occurred in the United States of America behind the Great Recession of 1929-1933 AD, and its impact continued for ten years after that.

**Keywords:** Financial crisis, thought, economy, Islam, major countries.

#### المقدمة:

في ستينيات القرن الماضي " وقعت عدة أزمات منها أزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتشابهة في المكسيك والأرجنتين وكندا ، ثم انهيار بورصة لندن في أكتوبر 1987 م ، والأزمة الآسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينات وحدثت بسببها انهيارات كثيرة في تايلندا ، واليابان وكوريا، وماليزيا ، واندونيسيا، وآخر الانهيارات الكبرى ما حدث بعد 11 سبتمبر الشهير في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وفي كل هذه الانهيارات كانت المسببات ستلف مناهرياً : أي السبب الذي ينبر الأزمة ( Trigger Mechanism ) كان مختلفا ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومن ثم يبدأ منها الانهيار وهي ظهور أو بروز دين Debt كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق وتتشابه أيضا في النتائج التي تتبع ذلك وهو ترسب ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم عطالة كبيرة وقد اعتبرت العطالة أخطر هذه المشاكل.

ولهذا كان أهم المترتبات الفكرية لهذه الانهيارات الاقتصادية هو المحاولة الجادة من قبل المفكر الاقتصادي البريطاني جون بنيارد كينز لمنع النتيجة النهائية وهي البطالة عن طريق تدخل الدولة - لاحظ الدولة وليس

السوق - تدخلاً واسعاً لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة نتج عن هذا المجهود النظري الكبير لإصلاح حال الرأسمالية، ظهور نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية هو ما يعرف بنظام (Britton Woods) الذي نتج عنه قيام صندوق النقد الدولي ( وهدفه منع الاختلالات المالية القصيرة بين الدول والناجمة عن تقلبات سعر تبادل أو صرف العملات والتي تؤثر سلباً في دول أخرى ( والبنك الدولي الذي يتدخل مباشرة نيابة عن حكومة العالم الجديد " بتقديم موارد مالية لخلق تنمية وإنشاء مشاريع ينعكس أثرها على سوق العمل ويساعد بهذا على خلق العمالة.

وأردف نظام بريتون وودز لاحقاً بمنظمة التجارة العالمية لمعالجة اختلال عالمي جديد وهو ميلان شروط التجارة لصالح طرف معين ( الطرف الأغنى ) وظهر نتائج ذلك في دين مرة أخرى دين ( العلم الثالث في السبعينات والذي سعت حكومة العالم لسد ثغره بزيادة العون في عقد التنمية الفاشل وجاءت المحاولة الثانية الجادة لإصلاح فجوات النظام الاقتصادي العالمي بالسعي - عن طريق بازل 1 وبازل 2 لتقوية النظام المكالي (المصرفي ) العالمي بالتركيز على زيادة ملاءة رؤوس أموال المصارف ولكنها نسيت أمر السيولة اللازمة لهذه المصارف لان المصارف كانت تعتمد على الاستدانة من بعضها وكان يبدو ظاهرياً أنها لا تواجه مشكلة في هذا الصدد حتى ظهرت المشكلة الحالية وتنبه القائمون على هذه الفجوة وأجلوا معالجتها لحين ولكنهم سدوا الفجوة مؤقتاً بتقديم السيولة من الدولة وليس من سوق ملين المصارف.

#### من السرد التاريخي السابق يتضح :

1- أن وقوع مشاكل مالية ينتج عنها مشاكل اقتصادية في الاقتصاد الحقيقي أي الركود وهبوط الإنتاج و العطالة ليس أمراً جديداً ولكن عدد المشاكل يزيد وتتكاثر حجماً وتمتد ويتشابك نسبة لظهور ظاهرة الاتصال والتمزج (Integration) التي أسمىها أخيراً بالعولمة حتى إذا ظهرت المشكلة في اقتصاد معين انتقلت بسرعة إلى أماكن أخرى كما وجدت في جنوب شرق آسيا في نهاية التسعينات وكما يحدث الآن في العالم كله بالتدريج.

2- إن السبب في كل هذه الأزمات واحد هو الدين Debt المبالغ فيه والذي لا يبره النشاط الحقيقي وإنما يسندة نشاط مرتبط ومساعد على نمو الدين نفسه.

3- إن التدخل لإصلاح الأوضاع من قبل حكومات أو حكومة العالم كان دائماً هو رد الفعل الاساسي عن طريق إعطاء جرات مالية إضافية أو جرات تنظيمية (Regulatory) عن طريق صندوق النقد الدولي أو شبكات المانحين لتبرير التدخل السياسي ( كما حدث في فلسطين والعراق وأفغانستان والسودان ) وذلك عندما برزت إلى السطح الاشتراطات السياسية (Political Conditional ties) في معالجة الاختلالات المالية ولعل أبرزها هو معالجة دين العالم الثالث عن طريق آلية الـ (Hipic) (الدول الأكثر مديونية) وهي تدخل انتقائي سلبي ليس بإعطاء موارد ولكن بإعفاء ديون.

**أهمية البحث:** بعد فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي بدأ علماء الاقتصاد والمال العالميين يبحثون عن نظام اقتصادي جديد لإنقاذ البشرية من شرور الرأسمالية الطاغية ألا وهو النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم على القيم والأخلاق.

**إشكالية البحث:** تعد الأزمة المالية العالمية واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية في تاريخ الحديث حيث أترت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وأدت إلى انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى مما أدى إلى تراجع الأسواق المالية وزيادة معدلات البطالة وانكماش الاقتصاد العالمي.

**فرضية الدراسة:** الأزمة المالية هي ظاهرة اقتصادية تؤثر بشكل كبير على الأسواق المالية والاقتصادات الوطنية والعالمية وتتمثل الأزمة المالية في تدهور حاد ومفاجئ في القيم المالية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المالي وانخفاض النشاط الاقتصادي.

**منهج البحث:** استخدمت في الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي للأزمة.

**تقسيمات البحث:** تنقسم الدراسة إلى مبحثين لكل مبحث مطلبين

**المبحث الأول الأزمة المالية (المفهوم - الأسباب )**

**المطلب الأول:- مفهوم الأزمة المالية وأنواعها**

المطلب الثاني :-أساليب وعلاج ومواجهة الأزمة المالية  
المبحث الثاني :-أثر الأزمة على فكر الاقتصادي الإسلامي  
المطلب الأول :-أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربي.  
المطلب الثاني:-سبل النجاة من الأزمة والحد من مخاطرها  
المبحث الأول : الأزمة المالية ( المفهوم / الأساليب )  
لمحة تاريخية

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومن أهمها:

- ❖ أزمة عام 1866 حيث تعرضت عدد من البنوك الانجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني، وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم.
- ❖ أزمة " الكساد الكبير " Dreat Depression في 1929 والتي تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً؛ إذا هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13% ثم توالى الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي تمثلت مظاهره في:
  - ارتفاع شديد في الاستهلاك الكلى.
  - انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي.
  - ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية في عام 1932.

#### النتائج المترتبة:

- امتدت آثار الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي.
  - فقدن شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف ب دعه يعمل دعه يمر " .
  - قيام الاقتصاديون في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
  - ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين:** ففي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث؛ وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها كما فعلت المكسيك في العام 1982 وتبعها عدد من الدول.

#### النتائج المترتبة

- بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفاً من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وانهيار جهازها المصرفي.
- استمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي ، وخضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي " Economic Reform and Structural

❖ الأزمة المالية عام 1997 شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها.

#### النتائج المترتبة:

أثر ذلك فوراً على دول أخرى مثل الفلبين، اندونيسيا، كوريا الجنوبية وغيرها. تفاقت الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها.

- تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي فتم طرح حزمة سياسات للإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في اندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى ، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة.

### أزمة " فقاعات شركات الانترنت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية

**الثالثة:** عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك " NASDAQ " حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000.

### النتائج المترتبة:

- انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة.
- تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت.
- استمرار الانخفاض لتهدد قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لنسداك بحوالي 78% في 2002.
- قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

### المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية ، لكن من المفاهيم المبسطة المصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى<sup>(1)</sup>.

### - أنواع الأزمات المالية:

1. أزمة العملة (Currency Crisis)  
تحدث عندما تفقد العملة الوطنية قيمتها بشكل حاد ، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وزيادة التضخم. يمكن أن تنشأ نتيجة للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي أو الضعف الاحتياطي النقدي للبنك المركزي.
2. الأزمة المصرفية (Banking Crisis)  
تحدث عندما تعاني البنوك من أزمة سيولة حادة ، مما يؤدي إلى إفلاسها أو تدخل الحكومات لإنقاذها. وغالباً ما تنتج عن سوء الإدارة المصرفية أو ارتفاع القروض المتعثرة<sup>(2)</sup>.
3. أزمة الديون السيادية (Sovereign Debt Crisis)  
تنشأ عندما تعجز الحكومات عن سداد ديونها ، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في السندات الحكومية وارتفاع تكاليف الاقتراض. مثال على ذلك أزمة الديون اليونانية عام 2010.
4. أزمة سوق الأسهم (Stock Market Crash)  
تحدث عندما تنخفض أسعار الأسهم بشكل حاد خلال فترة قصيرة ، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمرين واضطرابات اقتصادية. مثال على ذلك انهيار سوق الأسهم عام 1929 الذي أدى إلى الكساد الكبير<sup>3</sup>.
5. أزمة الاقتصادية العامة (Systemic Financial Crisis)  
تحدث عندما يتأثر الاقتصاد بشكل واسع بانهيار الأسواق المالية ، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي طويل الأمد ، كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008م.
6. أزمة السيولة (Liquidity Crisis)  
تحدث عندما يصبح من الصعب على الأفراد والشركات الوصول إلى السيولة النقدية بسبب نقص الأموال المتاحة في الأسواق المالية ، ما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> د / د / نبييل حشاد ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي الجزيرة نت 2008/10/14 ف.

<sup>2</sup> د/رياض المومني الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

<sup>3</sup> د. حسين شحاته، أزمة النظام العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي.

<sup>4</sup> رياض الموني الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مرجع سابق.

## أسباب الازمة المالية العالمية

1. أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة تعود جذور الأزمة إلى التوسع الكبير في تقديم قروض الرهن العقاري للأفراد ذوي الملاحة المالية الضعيفة (Subprime Mortgage) ، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية بإقراض أموال لشراء العقارات دون ضمانات كافية ، مستفيدة من ارتفاع أسعار المنازل<sup>1</sup>.
  2. التوريق المالي والمشتقات المالية: قامت البنوك ببيع القروض العقارية على شكل أوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري (Mortgage- Backed Securities- MBS) للمستثمرين، مما جعل الأزمة تنتشر على نطاق واسع عند تعثر المقترضين عن السداد.
  3. انعدام الرقابة المالية: افتقر السوق المالي الأمريكي إلى رقابة صارمة على القروض والأوراق المالية، مما سمح بزيادة المخاطر والإفراط في الإقراض دون دراسة كافية لمخاطر الائتمان<sup>2</sup>.
  4. انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008، أعلن بنك ليمان براذرز إفلاسه ، وكان ذلك نقطة التحول الرئيسية في الأزمة ، حيث أدى انهيار إلى زعر مالي عالمي وانخفاض الثقة في النظام المالي.
  5. تأثير الرافعة المالية اعتمدت العديد من المؤسسات المالية على الاقتراض لتمويل عملياتها (Leverage) ، مما أدى إلى تفاقم الخسائر عندما انهارت أسعار الأصول<sup>3</sup>.
- تداعيات الأزمة المالية العالمية
1. انهيار الأسواق المالية تراجعت أسواق الأسهم العالمية بشكل حاد، وفقدت كبرى الشركات المالية والبنوك قيمتها السوقية في وقت قصير.
  2. إفلاس العديد من الشركات والبنوك إلى جانب ليمان براذرز ، انهارت عدة مؤسسات مالية أخرى أو اضطرت للاندمج مع بنوك أكبر لتجنب الإفلاس ، مثل " ميريل لينش " و " واشنطن ميوتشوال ".
  3. ارتفاع معدلات البطالة
  4. أدى التباطؤ الاقتصادي إلى فقدان ملايين الوظائف ، خاصة في قطاعي التمويل والعقارات<sup>4</sup>.
  5. تراجع النمو الاقتصادي العالمي دخلت العديد من الاقتصادات الكبرى ، مثل الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة في حالة ركود اقتصادي ، مما أدى إلى تراجع الإنتاج والتجارة العالمية.
  5. زيادة العجز الحكومي قامت الحكومات بضخ مليارات الدولارات في الأسواق لإنقاذ البنوك المتعثرة، مما أدى إلى ارتفاع الديون والعجز في الميزانيات العامة<sup>5</sup>.
- ### الحلول والتدابير المتخذة لمعالجة الأزمة
1. خطط الإنقاذ المالي (Bailouts) ضخت الحكومة الأمريكي ، من خلال برنامج إنقاذ الأصول المتعثرة (TARP) ، حوالي 700 مليار دولار لإنقاذ البنوك والشركات المتضررة.
  2. خفض أسعار الفائدة قام الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) والبنوك المركزية العالمية بخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتراض والاستثمار.

<sup>1</sup> د/ محمد مصطفى إسماعيل ، الازمة المالية العالمية وأثرها على الخط المستقبلية.

<sup>2</sup> د/ حسين شحاته، أزمة النظام العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق.

<sup>3</sup> د/ علاء الدين جنكوا ، الازمة الاقتصادية العالمية والحل الإسلامي ، الموقع اللوك 2008/11/9ف.

<sup>5</sup> د/ حسين شحاته ، أزمة النظام العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق.

<sup>5</sup> د/ حسين شحاته ، أزمة النظام العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق.

### 3. تنظيم الأسواق المالية

تم فرض قوانين جديدة للحد من المخاطر ، مثل قانون " دود- فرانك" في الولايات المتحدة ، الذي شدد الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية<sup>1</sup>.

### 4. سياسات التيسير الكمي (Quantitative Easing)

قام الاحتياطي الفيدرالي بطباعة الأموال وشراء الأصول المالية لتحفيز الاقتصاد وزيادة السيولة في الأسواق.

5. دعم البنوك وإعادة الهيكلة ، تم إعادة هيكلة العديد من البنوك المتعثرة ، وإجبار بعضها على الاندماج مع مؤسسات أكبر لتقليل الخسائر<sup>2</sup>.

الازمة المالية العالمية عام 2008م

تُعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث ، حيث أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وأدت الى انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى. بدأت الأزمة في الولايات المتحدة ثم امتدت إلى بقية أنحاء العالم، مما أدى إلى تراجع الأسواق المالية ، وزيادة معدلات البطالة ، وانكماش الاقتصاد العالمي.

### الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية:

اندلعت أزمة الرهن العقاري Mortgage Crisis في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والافتراض<sup>3</sup>.

وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، والتي نتجت عن تسويق العقارات المحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتفة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ المحدودي الدخل فقد كانت في مجملها التفاف علي قوانين الدولة والحد الائتماني<sup>4</sup>.

حيث تضمنت العقود نصوصا تجعل القسط يرتفع مع طول المدة؛ وعند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداه . فضلا عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغييرها من البنك الفيدرالي الأمريكي، فيما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير Adjustable Rate

### Mortgages ARM

حيث شهدت السنوات السابقة تساهلا ملحوظا في شروط الائتمان واتجاها طويل المدى الارتفاع أسعار العقارات ، حيث ارتفعت أسعار العقارات بالتحديد السكنية منها بما يقرب %124 خلال الفترة 1997-2006 ، مما حفز الكثيرون على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة، حيث ارتفع معدل التملك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من %64 في 1996 الى %69.2 في 2004. وفي ظل الارتفاع العام لأسعار تلك العقارات أخذ كثير منهم في الاقتراض بضمان قيمتها التي لم تسدد في الأساس - وكان الاعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان<sup>5</sup>.

وبعد فترة وتحديدًا خلال عامي 2006 و 2007 بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع علي غير المتوقع مما أدى إلى تزايد التزامات محدودى الدخل حيث ارتفعت أعباء قروض العقارات التي التزموا بها، بالإضافة الى القروض التي تشكل قيمة العقارات ضماناً لها، فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن ارهقتهم الأقساط المتزايدة، وبدأت أسعار العقارات تهوى لأسفل<sup>6</sup>.

ولاحتواء ذلك الوضع قامت البنوك وشركات العقار ببيع المواطنين في شكل سندات المستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجأوا بدورهم بعد أن تفاقمت المشكلة لشركات التأمين التي أوجدت من الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدود و الدخل عن السداد ؛ فقامت بتصنيف سندات الديون لفئتين (أ)

<sup>1</sup> مقالة اثر الازمة المالية على اداء المصارف الاسلامية.

<sup>2</sup> د/حسين شحاته، ازمة النظام العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق.

<sup>3</sup> الازمة المالية العالمية الصادر عن المعهد الاقتصادي الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز.

<sup>4</sup> د/حسين شحاته، ازمة النظام العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق.

<sup>5</sup> الازمة المالية العالمية الصادر عن المعهد الاقتصادي الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، مرجع سابق.

<sup>6</sup> د/ حسين شحاته، ازمة النظام العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق.

قابلة للسداد (ب) لا يمكن سدادها وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين على السندات من هؤلاء المستثمرين.

وفي ظل تلك الظروف قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة حيث قام في يناير 2008 بخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلى 2% بين يناير وابريل من ذات العام<sup>1</sup>.

ولدى تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد، اضطرت الشركات والبنوك عن السداد؛ اضطرت الشركات والبنوك المحولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها؛ فعجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أي من البنوك أو شركات العقار أو التأمين، فأعلنت اكبر شركة تأمين في العالم " ايه أي جي AIG " عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريباً مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها ولحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي وجولدمان ساكس، وفي سبتمبر 2008 أعلن بنك " الأخوة ليمن Lehman Brothers " إفلاسه<sup>2</sup>.

وقد قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في يوليو 2008 بما يقرب من 435 مليار دولار أمريكي، وشهدت البورصات في أغسطس 2007 تدهوراً شديداً أمام مخاطر اتساع الأزمة وتدخلات المصارف المركزية لدعم سوق السيولة.

هذه الأزمة مما لبثت أن ظهرت آثارها بأن شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار العام 2008، ظهرت جلوية في معدلات البطالة؛ حيث وصلت معدلات البطالة إلى 6.1%؛ وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات في سبتمبر 2008، حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقرب من 605.000 وظيفة منذ بداية الشهر الأول من هذا العام وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات<sup>3</sup>.

#### الأزمة في أوروبا:

امتد أثر الأزمة المالية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي حيث هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي في مايو 2008 بمعدل 1.9% وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992 وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام انخفاضاً قدره 0.2% على سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني حسب إحصاءات مكتب الإحصاءات القومية إلى 904.900 بزيادة حوالي 32.500 وذلك في أغسطس 2008، بينما شهد الاقتصاد الإيرلندي في الربع الأول من العام انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5% وهي السابقة الأولى لها منذ عام 1983 وكذلك انكماشاً قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك إيرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولا في الكساد الاقتصادي<sup>4</sup>.

أما إسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي ولكنها بالرغم من ذلك قد عانت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.9% فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الإسباني بنحو 425 ألف حالة عن العام 2007. كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدانمرك وغيرهم من الدول الأوروبية<sup>5</sup>.

#### المطلب الثاني: أساليب وعلاج ومواجهة الأزمة المالية:

ففي الولايات المتحدة: أوصى كل من محافظ البنك الفيدرالي ووزير الخزانة الأمريكي بضرورة تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي كذلك تدخلت الحكومة الأمريكية في سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة في سوق الأسهم الأمريكية؛ وتبلغ التقديرات المبدئية

<sup>1</sup> د/ رياض المومني ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ، مرجع سابق.

<sup>2</sup> د/ نبيل حشاد ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، مرجع سابق.

<sup>3</sup> الأزمة المالية العالمية الصادر عن المعهد الاقتصادي الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز مرجع سابق.

<sup>4</sup> د/ نبيل حشاد ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، مرجع سابق .

<sup>5</sup> د/ رياض المومني الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مرجع سابق.

للتكلفة المالية للخزانة الأمريكية في المشروع الذي قدمته إدارة "بوش" في سبتمبر 2008 بحوالي 700 مليار إلى تريليون دولار أمريكي ؛ والمفارقة الغربية أن وصفة العلاج التي طرحتها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لمواجهة الأزمة تتعارض مع ما تنادي به دائماً من حرية القطاع المالي<sup>1</sup>. وفي إطار الخروج من الأزمة أيضاً فإن اللجوء للتأميم بات حلاً مطروحاً كورقة أخيرة في أيدي تلك الحكومات للدفاع عن الاقتصاد القومي ؛ وقد شهد مسلسل تأميم بعض المؤسسات المالية حلقات عديدة ، منها تأميم اندي " ماك Indy Mac " أحد أكبر مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في يوليو 2008 فضلاً عن إنقاذ شركة التأمين الكبرى AIG مقابل امتلاك الحكومة لحصة تبلغ حوالي 80% من الشركة.

ولم يختلف الأمر كثيراً في أوروبا؛ حيث تم تأميم عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأوروبية فقد شهد سبتمبر 2008 تأميم " براد فورد & بينجلي " Bradford Bingley & أكبر مؤسسات القروض العقارية في بريطانيا، كذلك قامت حكومة أيسلندا بشراء حصة 75% من " Gradford & Bank " ثالث أكبر مؤسسة إقراض في أيسلندا.

هذه الجهود المختلفة تأتي في إطار محاولات الدول استعادة توازنها الذي فقدته في ظل الأزمة المالية الراهنة، والذي كان أحد أهم أسبابها إن لم يكن أهمها على الإطلاق - هو أزمة الرهن العقاري التي ولدها القطاع المالي الذي أصبح - على حد تعبير البعض - " طفلاً يحتاج إلى وصاية ، هذه الوصاية هي التدخل الحكومي<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني : أثر الأزمة على الفكر الاقتصادي الإسلامي

من الاستعراض السابق نستطيع أن نستنتج الآتي :

(1) أولاً أن السبب في الأزمة أخلاقي . وبالنسبة لنا في الفكر الإسلامي هناك مسوغ أساسي للتدخل للجم وكبح جماح الاستعمال غير الأخلاقي للأموال في غير ما شرعه الله وبعض طرق الاستعمال المشروعة والخالية من الغش والتدليس والغرر والجهالة ( المشتقات فيها غرر أساسي وهو أنها تبيع المستقبل ! ) ذلك أن المال في الإسلام هو مال الله ... والآخرين ( مدراء بنوك - بنوك مركزية . حكومات ) هم مستخلفين فيه ... ولهذا فإن مسوغ التدخل موجود ومقبول ولا يحتاج لتشديد رقابة<sup>3</sup>.

(2) مقتضى العدالة أن يستوي في المخاطرة الطرفان رأس المال والعمل .. وليس احدهما وهذا هو عقد التعامل الرئيسي في النظام التمويلي الإسلامي والمعروف بعقد المضاربة الشرعية وما يجرى به العمل في العالم الرأسمالي يجب أن يتعدل أساساً لإحقاق العدالة الطبيعية وهي أن يتحمل طرفاً التعامل الخسارة إذا تمت بغير تعد أو تقصير<sup>4</sup>.

(3) أن الديون الربوية التي لا تسندها أصول هي أسس البلاء . أما الدين الذي تتوسطه أصول فهو مسموح به بضوابط شديدة وهذا يفسر لماذا التشديد في البيع أن يكون ظاهراً ( الشفافية ) وفي المجلس ( يداً بيد بين وهاء بهاء ) إلا أن تكون تجاره غير حاضرة ترتضوها فهذه يسرى عليها ترتيب آية الدين

(4) بيع الدين محرم بالإجماع إلا أن يكون بنفس قيمته أي بدون خصم ولهذا يستحيل نقله ( بعد تصكيكه ) إلي آخرين إذا لا فائدة لهم في ذلك طالما لم يحصلوا عليه بقيمة مخفضة<sup>5</sup>.

(5) أن بيع ما لا تملك ممنوع تماماً ولهذا يستحيل أن تبيع ديون ( حتى بمثل ثمنها) إلا إذا تملكها أولاً ... ولهذا لجأت بلاد عديدة الآن لمنع البيع قصير الأجل والشراء طويل الأجل وهو ما شجع المضاربة في الديون وخرب الأسواق والذمم و ادى إلى أن يضخم المتأجرون سوق المشتقات إلى هذا الحجم الغريب<sup>6</sup>.

(6) أن الدين الربوي لا تقوم له قائمة إذا اختفى سعر الفائدة ( الربا ) فإنهاء أو تحرير الربا الفاء الربا هو الحل الجذري لإنهاء الديون الربوية .. ولعل هذه هي بعض حكمة تحرير الربا.

<sup>1</sup> د/ رمضان الجراح، الأزمة المالية والاقتصاديات العالمية ، الموقع . www.rnw.nl/ar

<sup>2</sup> الاعتماد على موسوعة ديكبيديا في هذا الجزء .

<sup>3</sup> د نيبيل حشاد ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، مرجع سابق .

<sup>4</sup> مقالة " اثر الازمة المالية العالمية على اداء المصارف الاسلامية .

<sup>5</sup> مقالة " اثر الازمة المالية العالمية على اداء المصارف الاسلامية مرجع سابق .

<sup>6</sup> د/ نيبيل حشاد - الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، مرجع سابق .



7) أن مفهوم النظرة إلى ميسرة - التعامل الأخلاقي مع الزمن أساسي لتنظيم التعامل المصرفي الإسلامي .. فإذا كان الركود والإفلاس Insolvency وغيرها ترسيها مفاهيم حسابية محددة وضعها بشر ... وهدفها هو حماية طرف واحد - الطرف الدائن ( فإن مفهومنا للزمن غير ذلك .. والذي يولد الزعر هو معرفة أن حكم إعدام ينتظر هذا البنك أو تلك الدولة إذا وصل يوم الحساب ( نهاية الربع الثاني لتحسب القواعد المحاسبية المفروضة ( دون سداد .. أما إذا تم التقيد بالضابط الأخلاقي ( النظرة إلى ميسره ) فإن الأمر سيتغير تماماً ويختفي الزعر الذي يهبط بالأسواق المالية ثم بالحركة الاقتصادية دونما مبرر .

8) أن اختصار كل التعاملات في آلية حسابية واحدة ( سعر الفائدة ) هو خطأ جسيم فكل عملية أو منشط يعامل بآلية مختلفة من آليات قسمة الربح في السوق المنتجات الإسلامية التي تتدرج من القرض الحسن ( بدون أي تكلفة تمويل الطالب المال ، كما ينبغي عليه الحال في التمويل الأصغر ( إلى قسمة الأرباح بأي نسبة يتم التراضي عليها. في حالات المضاربة والمشاركة و عقود قسمة الإنتاج في الزراعة كالمزارعة والمساقاه ولهذا كان التعامل الرئيسي في التمويل الإسلامي هو عقد المضاربة وتفرعاته وتنوعاته أما عقد المراهبة والإجارة والبيع الأجل التي يظهر لها هامش ربح محدد فأنها تنتج ديوناً تجارية لا نها تبدل سلعاً أو خدمات بنقود في حدود قيمتها الحقيقية زائداً هامش الربح ويتم ذلك بشفافية تامة<sup>1</sup> .

9) أن الممول في الاقتصاد الإسلامي عن طريق المضاربة هو الخاسر لماله إذا فشل العمل عن تعد أو تقصير ولهذا فإنه يمول بمسئولية كبيرة .. وبحرص تام ، عكس ما يحدث في النظام الرأسمالي الذي يشجع على تعظيم الربح دون أي اعتبار اخلاقي أو عملي طالما أن الربح سيكون له - وكذلك الحوافز - وبيوء العميل بالدين.

10) أن ضمان الودائع - الذي لجأت إليه الدول أخيراً لتهيئة الأسواق لا ينشأ في الظروف العادية لأن الودائع في النظام المصرفي الإسلامي غير مضمونة ويعرف هذا تماماً المودع عند فتح حساب الوديعة ، ولكن يجوز لطرف ثالث - الدولة - أن تتبرع بالضمان في حدود وشروط ، ولهذا فإن هذا الإجراء الذي في بداية الأزمة زاد الزعر في الواقع ولهذا حاكته كل الدول.

مما سبق يتضح تماماً بالمقابلة أن أساسيات واليات الفقه الشرعي تمنع بالضرورة حدوث أو وقوع هذه الأزمة . وأن النظام المصرفي حقيقة هو البديل للنظام<sup>2</sup> .

### المطلب الأول :- أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية

فقد تأثرت أسواق المال العربية بالأزمة المالية العالمية ، ودليل ذلك ما يلي : أولاً : - التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العربية بصفة عامة والبورصات الخليجية بصفة خاصة ، وترتب على خسائر مالية فادحة وما سوف يلي ذلك سيكون أعظم .

ثانياً :- ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط ، وسبب لها ذلك خلا في حركة التدفقات النقدية والمالية ، مما اضطرت بعض البنوك المركزية في الدول العربية إلى ضخ كميات من اسبوية تلبية احتياجات الطلب على النقد ، وهذا بدون شك أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطات النقدية في البنوك والمصارف المركزية العربية<sup>3</sup> .

ثالثاً :- قيام العديد من البنوك والمصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود ، وهذا سبب انكماشاً في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحقاتها للبنوك والمصارف ، وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة<sup>4</sup> .

رابعاً : - زيادة المخاطر المالية التي تواجه البنوك والمصارف العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية سواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية .

<sup>1</sup> د/ نبيل حشاد - الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، مرجع سابق .

<sup>2</sup> د/ نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، مرجع سابق .

<sup>3</sup> كتاب الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة العالمية.

<sup>4</sup> كتاب " الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية مرجع سابق.

**خامساً :** - قيام بعض كبار المستثمرين من الأجانب بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال العربية ، وهذا أحدث ارتباكاً وخلا ملحوظاً في استقرار المعاملات وتأثرت البورصات العربية بهذا السلوك

**سادساً :** - ضخامة الخسارة التي منى بها المستثمرين العرب وكذلك البنوك والمصارف العربية في أسواق النقد والمال في أمريكا وأوروبا وغيرها بسبب الأزمة المالية ، وهذا بالتأكيد أثر على ثروتهم وعلى معاملاتهم في الأسواق العربية وكذلك على السيولة في أسواق النقد والمال العربية .

**سابعاً :** - ارتباط كثير من المعاملات في أسواق النقد والمال في كل الدول العربية بالدولار والذي يطلق عليه " الدولار اللص " ، وما يحدث في أسعاره من انهيار غير مسبوق ، ومما ترتب على ذلك من آثار خطيرة على المعاملات المالية والاقتصادية سبب كل هذا خسائر باهظة على الثروة المالية في الدول العربية .

**ثامناً :** - تأثر أسعار النفط بالانخفاض بسبب الأزمة ، وهذا كبير على الدول النفطية العربية ، كما أن هناك خوفاً من توقع أن تقوم أمريكا من خلال الضغوط السياسية على الحكومات العربية النفطية بأن تساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في حطة الإنقاذ الأمريكية ، كما فعلت من قبل في حرب الخليج وفي حرب الإرهاب وهذا سوف يسبب خلافاً في الموازين المالية للدول العربية الباهظة<sup>2</sup>.

**تاسعاً :** - القلق النفسي الشديد الذي أصاب كل الناس وبصفة خاصة العرب من هذا الأزمة وما سوف يترتب عليها من فرض ضرائب ورسوم ومكوس جديدة وما سوف يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

#### **المطلب الثاني : سبل النجاة من الأزمة والحد من مخاطرها .**

يتساءل كثير من الناس ولا سيما رجال المال والأعمال وكذلك الحكومات ومن لهم علاقة بالأزمة الرأسمالية المالية العالمية : ما هو المخرج وكيف النجاة<sup>3</sup> .

وفي هذا المقام نوصي بالموجبات الآتية :

**أولاً :** - أن تقوم الحكومات العربية وبصفة خاصة البنوك المركزية باتخاذ القرارات الاستراتيجية الرقابية على المعاملات في أسواق المال النقد وعلى المؤسسات المالية بما يوقف ويحد من تفاهم الأزمة ، أي رقابة حكومية فعالة عملية على المعاملات في أسواق النقد والمال .

**ثانياً :** - دعم المؤسسات المالية المتعثرة بسبب الأزمة بالسيولة وفق خطط وسياسات وبرامج عملية وتحت رقابة البنوك المركزية العربية ولا يترك الحبل على الغارب .

**ثالثاً :** - إصدار قوانين بمنع ( إيقاف ) بعض المعاملات التي كانت من أسباب الأزمة ومنها على سبيل التأكيد ما يلي :

- عمليات المشتقات المالية الوهمية ( الميسر ) وما في حكمها.

- عمليات جدولة الديون والتوريق وفق نظام الفائدة الربوية.

- عمليات تمويل الأعمال بنظام الفائدة وتطبيق صيغ التمويل الإسلامية.

- عمليات غسل الأموال القذرة السائدة في أسواق النقد والمال.

**رابعاً :** - تحرير المعاملات من قيود الدولار واستخدام سلة عملات مختلفة وذلك لتوزيع المخاطر ، فمن أسباب الأزمة الحالية باعتراف علماء وخبراء المال والاقتصاد في الدول العربية وغيرها هو سيطرة الدولار على المعاملات.

**خامساً :** - إيقاف استثمار أموال العرب في أسواق النقد والمال الأمريكية والأوروبية إلا عند الضرورة المعتبرة قانونياً ، وأن يكون خيرات العرب للعرب وخبرات المسلمين للمسلمين<sup>4</sup>.

**سادساً :** - دعم رجال الأعمال المخلصين لأوطانهم الذين يعملون في مجال الصناعة والزراعة والخدمات الضرورية وذلك للمحافظة على معدلات التنمية.

<sup>1</sup> د/ مصطفى محمد إسماعيل ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الخطط المستقبلية، مرجع سابق .

<sup>2</sup> دراسة بعنوان " الأزمة المالية العالمية وكيفية المعالجة على ضوء الفكر الاقتصادي مرجع سابق.

<sup>3</sup> د/ مصطفى محمد إسماعيل ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الخطط المستقبلية، مرجع سابق .

<sup>4</sup> د/ رياض المومني الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مرجع سابق.

الفعلية وذلك من خلال نظام التمويل بالمشاركة كبديل النظام التمويل بالفائدة الربوية الذي ثبت فشله .  
**سابعاً :-** أن تنشئ البنوك والمصارف المركزية في الدول العربية تكتلا أو اتحادا لمواجهة هذه الأزمة تحت رعاية جامعة الدول العربية ، حيث أن ضخامة الأزمة فوق مستوي وقدرات كل دولة عربية لوحدها<sup>1</sup>.  
**ثامناً :-** توجيه حركة النقد والمال وفق الأولويات الإسلامية وهي الضروريات والحاجيات والتوقف عن تمويل المشروعات التي تقع في مجال الكماليات والترفيهيات وذلك للمحافظة على ضروريات وحاجيات الطبقة الفقيرة والمتوسطة من الناس .

**تاسعاً :-** تطبيق نظام زكاة المال واستخدام جزء من الحصيلة في دعم الغارمين بسبب تلك الأزمة .  
**الخاتمة**

لقد فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي ، كما تبأ لماء الاقتصاد الرأسمالي بالانهيار لأنه يحمل بذور فشله وهدمه ، وبدأ علماء الاقتصاد والمال العالميين يبحثون عن نظام اقتصادي جديد لإنقاذ البشرية من شرور الرأسمالية الطاغية .

إنه بكل تأكيد هو النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يقوم على القيم والأخلاق والوسطية ( والتوازن بين المادية والروحانية ) وتفاعل رأى المال مع العمل بصيغة متوازنة بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر ويحقق الكفاية والرفاهية للناس على أساس الحق والعدل ويحقق التنمية الشاملة للمجتمعات.

### المراجع:

- 1- د نبيل حشاد ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد ، العربي ، الجزيرة نت 14/10/2008 ف.
2. كتاب " الأزمة المالية العالمية" الصادر عن معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز: يتضمن هذا الكتاب مجموعة من البحوث والحوارات التي جرت في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية وتأثيرها.
3. د - حسين شحات ، أزمة النظام العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي.
4. دراسة بعنوان " الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي": أعدها الأستاذ رياض المومني، أستاذ الاقتصاد في جامعة اليرموك، وتناقش أسباب الأزمة المالية العالمية وكيفية تجنبها من منظور الاقتصاد الإسلامي.
5. د رمضان الجراح ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الموقع [www.Rnw.nl/ar](http://www.Rnw.nl/ar).
6. مقالة "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية": تقدم دراسة حول تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية، مع التركيز على عينة من المصارف.
7. د- مصطفى محمد إسماعيل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الخطط المستقبلية.
8. كتاب " الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة العالمية بين النظرية والتطبيق": يتناول كيفية مواجهة الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية من خلال استعراض النظريات والتطبيقات.
9. د علاء الدين جنكوا ، الأزمة المالية العالمية والحل الإسلامي الموقع اللوكة 9/11/2008 ف.
10. دراسة بعنوان " الأزمة المالية العالمية التشخيص وكيفية المعالجة على ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي": تناقش تشخيص الأزمة المالية العالمية وسبل معالجتها من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي.

<sup>1</sup> د/ مصطفى محمد إسماعيل ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الخطط المستقبلية ، مرجع سابق .